التأمين التكافلي كآلية لدعم الاقتصاد الوطني
-دراسة حالة مؤسسة سلامة للتأمينات "الجزائر"-

TakafulInsuranceas a mechanism to support the National Economy
A case study of the Salama Insurance Corporation -Algeria-

زوامبي جهاد[1]، كواش زهية[2]

[1]طالبة دكتوراه، مخبر التنمية المحلية والمقاولاتية في ولاية عين الدفلى، جامعة خميس مليانة، الجزائر، d.zouambi@univ-dbkm.dz

[2]أستاذ تعليم عالي، مخبر الصناعة والتطور التنظيمي للمؤسسات والإبداع، جامعة خميس مليانة، الجزائر، z.kouache@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 27-10-2022 تاريخ القبول: 15-12-2022 تاريخ النشر: 06-02-2023

ملخص:

الغاية من هذا البحث هو معرفة مدى مساهمة مؤسسة سلامة للتأمينات -الجزائر- في الناتج الداخلي الخام **PIB**من خلال احتساب معدل الاختراق، وقد قمنا من خلال هذه الدراسة بإعطاء لمحة عامة عن التأمين التكافلي والتنمية الاقتصادية مع إبراز العلاقة بينهما بالاعتماد على دراسة حالة.

نتيجة لضعف سوق التأمين الجزائري ماليا وفنيا وانخفاض مستوى الاستثمار فقد أخفقت مؤسسة سلامة للتأمينات في تفسير مساهمتها الضعيفة في النمو الاقتصادي مع غياب الأثر الإيجابي للتأمين التكافلي على النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: التنمية الاقتصادية، التأمين التكافلي، الاقتصاد، الاستثمار.

تصنيف JEL: E22, G22, O47.

Abstract:

The purpose of this research is to know the extent of the contribution of Salama insurance Corporation -Algeria- to the Gross Domestic Product (**GDP**) by calculating the penetration rate, and we have through this study given an overview of takaful insuranceand economicdevelopment highlighting the relationship between them based on a case study.

As a result of the financial and technical weakness of the Algerian insurance market and the low level of investment, the Salama Insurance Corporation failed to explain its weak contribution to economic growth with the absence of the positive impact of takaful insurance on economic growth.

Keywords: Economic Development; Takaful Insurance; Economy; Investment.
Jel Classification Codes:E22, G22, O47.

المؤلف المرسل: زوامبي جهاد، الإيميل: d.zouambi@univ-dbkm.dz

1. مقدمة:

تعتبر صناعة التأمين التكافلي صناعة ناشئة، مقارنة بنظيرتها التقليدية فقد ظهرت كأحد مجالات المنافسة والتأثير على السوق المالي.

شهد نظام التأمين التكافلي تطوراً كبيراً في الحياة المعاصرة، فقد تطور نشاطه لدرجة أنه لم يعد يهدف إلى حماية الأفراد من المخاطر التي يتعرضون لها من خلال التقليل من الخسائر ودفع التعويضات اللازمة فقط، بل تطور ليصل إلى تحقيق العمل التأميني تعبئة لمدخرات الأفراد والشركات واستثمارها في مختلف المشاريع التنموية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

والجزائر كمثيلاتها من الدول سعت إلى مواكبة هذه الصناعة من خلال إنشاء مؤسسة سلامة للتأمينات وهي الوحيدة الناشطة في مجال التأمين التكافلي، تساهم مؤسسة سلامة إلى حد ما في تحفيز نشاط قطاع التأمين الخاص وتساعد في تطور واستقرار الاقتصاد الوطني.

وعلى ضوء ما تقدّم يمكن إبراز اشكالية موضوع بحثنا والمتمثل في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن أنتساهم مؤسسة سلامة للتأمينات في تنمية الاقتصاد الوطني؟

الفرضيات:

بناءاً على الاشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. ربما زيادة استثمارات المؤسسة تساهم في تنمية الاقتصاد.
2. يمكن أن يكون تراجع في قيمة المحروقات يؤثر على استثمارات المؤسسة خاصة، وعلى الاقتصاد عامة.
3. مؤسسة سلامة كغيرها من مؤسسات التأمين تأثرت بتابعات جائحة كورونا.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النقاط تتمثل فيما يلي:

1. استعراض العلاقة بين التأمين والتنمية الاقتصادية.
2. إعطاء لمحة عامة عن الصناعة التكافلية والتنمية الاقتصادية.
3. التطرّق إلى تجربة الجزائر في تطبيق نظام التأمين التكافلي ومساهمته في تنمية الاقتصاد وكذا الناتج الداخلي الخام من خلال تجربة مؤسسة سلامة للتأمينات وإبراز سبل تطويرها والرفع من أدائها لغرض زيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

منهج الدراسة:

تحقيقاً لهدف البحث ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقاً والإحاطة أكثر بجوانب الموضوع واختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا في دراسة الموضوع على المنهج الوصفي باعتباره يساعد على توضيح مفاهيم الدراسة الأساسية وبيان أهميتها، واستعنا بمنهج دراسة الحالة لتبيين مدى مساهمة مؤسسة سلامة للتأمينات -الجزائر- في تنمية الاقتصاد الوطني.

2.الإطار النظري للتأمين التكافلي والتنمية الاقتصادية:

1.2 التأمين التكافلي:

1.1.2 مفهوم التأمين التكافلي:

نظراً لحداثة نظام التأمين التكافلي فقد تعددت تعاريفه، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- التأمين التكافلي هو عبارة عن نظام تأميني يقوم على المساعدة المتبادلة بينالمستأمنين، حيث يدفع كل مستأمن قسطا سنويا يختلف حسب التغطية المالية التي تم اختيارها.ويتم استخدام الأموال المجمّعة في مساعدة المستأمنين حسب نوع الضمان المختار والظروفالسائدة، مثلا كتغطية مصاريفهم العلاجية في حالة المرض، تقديم المساعدة لتغطية مصاريفالدفن في حالة وفاة أحد الأعضاء (**المستأمنين**)، كما تستخدم أيضا ضد المخاطر الأخرى التييتعرض لها الأعضاء، ويتم استثمار وتوظيف هذه الأموال في قطاعات تتوافق ومتطلباتالشريعة الإسلامية، وفي نهاية سنة الاستغلال يعاد تقييم حصة كل عضو، مع الأخذ بعينالاعتبار الأرباح المحققة من الاستثمارات، ويتم دفع هذه المبالغ للمستفيدين أو الاحتفاظ بهاللتخفيض من قيمة مساهماتهم المستقبلية. (فروخي ، 2016-2017، صفحة 33)
- هو نظام تكافلي لا يقوم على مبدأ الربح كأساس، بل يهدف إلى تفتيت المخاطر وتوزيعها على مجموعة المشتركين (المؤمن لهم) عن طريق التعويض الذي يدفع إلى المشترك المتضرر من مجموعة حصيلة اشتراكاتهم، بدلاً من أن يبقى الضرر على عاتق المتضرر بمفرده، وذلك طبقاً لنظام الشركة والشروط التي تتضمنها وثائق التأمين وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. (عامر، 2013 - 2014، صفحة 8)
- هو تعاون مجموعة من الأشخاص على تحمل الخطر، والأضرار المحتملة من خلال إنشاء حساب (صندوق) غير هادف للربح له ذمة مالية مستقلة، تجتمع فيه الأقساط والإيرادات، وتصرف منه الاستحقاقات من تعويضات ومصروفات، وما تبقى هو الفائض، وذلك وفق نظام الحساب الذي تتوكل في إدارته واستثماراته شركة متخصصة وفق أحكام الشريعة الإسلامية. (فروخي و أوموسي، 2015، صفحة 67)
- هو قيام مجموعة من الأشخاص بالاشتراك في نظام يتيح لهم التعاون في تحمل الضرر الواقع على أحدهم، بدفع تعويض مناسب للمتضرر من خلال ما يتبرعون به من أقساط. (حضري و بغداوي، 2012، صفحة 2)

ومن التعاريف السابقة نستخلص أهم الأسس التي تمارس على أساسها شركات التأمين الإسلامية التأمين التكافلي كما هو موضح في (الشكل01):

الشكل 1: أهم الأسس التي تمارس على أساسها شركات التأمين الإسلامية التأمين التكافلي

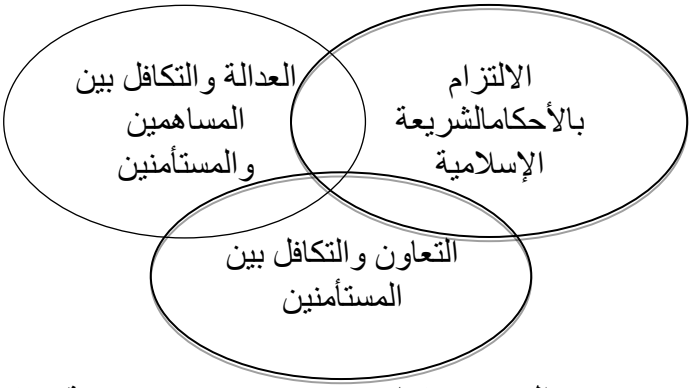

المصدر: (عامر، 2013 - 2014، صفحة 21).

2.1.2 خصائص التأمين التكافلي:

توجد خصائص يتميز بها التأمين التكافلي دون غيره من أنواع التأمينات:(شنشونة و خبيزة، 2012، الصفحات 7-8)

- **اجتماع صفتي المؤمن والمؤمن له لكل عضو:** وهذه من أهم الخصائص التي يتميز بها التأمين التكافلي عن غيره، حيث أن أعضاء هذا التأمين يتبادلون التأمين فيما بينهم، إذ يؤمن بعضهم بعضاً، فهم يجمعون بين صفتين في نفس الوقت مؤمنون ومؤمن لهم، واجتماع صفة المؤمن والمؤمن له في شخصية المشتركين جميعاً، يجعل الغبن والاستغلال منتفياً، لأن هذه الأموال الموضوعة كأقساط مآلها لدافعيها.
- **انعدام عنصر الربح:** ينحصر الهدف في التأمين التكافلي في توفير الخدمات التأمينية للأعضاء على أفضل صورة وبأقل تكلفة ممكنة، وبمعنى آخر لا يسعى هذا النوع من الهيئات إلى تحقيق أي ربح من القيام بعمليات التأمين، حيث يدفع المشتركون اشتراك التأمين بنية التبرع وليس بنية تحقيق أرباح وذلك لدرء آثار المخاطر التي قد تحدث. وبناء عليه يتحدد اشتراك التأمين لدى هذه الهيئات على أساس ذلك المبلغ الكافي لتغطية النفقات الخاصة بالحماية التأمينية المقدمة، وتحقيق أي فائض يعد دليلاً على أن الاشتراك الذي يتم تحصيله كان أكثر مما يجب تقاضيه مما يستتبع رد هذه الزيادة إلى الأعضاء.
- **عدم وجود الحاجة إلى وجود رأس المال:** لما كانت طبيعة مشروعات التأمين التكافلي تتطلب وجود عدد كبير من الأعضاء لقابلة خطر معين يتم فيه الاتفاق على توزيع الخسارة التي تحل بأي منهم عليهم جميعاً، مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى رأس مال.
- **توفير التأمين بأقل تكلفة ممكنة:** تعتمدالفكرة التي تقوم عليها مشاريع التأمين التكافلي على توفير الخدمة التأمينية لأعضائها بأقل تكلفة ممكنة، وذلك بسبب غياب عنصر الربح وانخفاض تكلفة المصروفات الإدارية وغيرها، فلا يحتاج الأمر إلى وسطاء أو مصروفات أخرى مثل الدعاية والإعلان.

2.2 التنميةالاقتصادية:

1.2.2 مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعددت تعاريف مصطلح التنمية الاقتصادية إلا أنها كلها أجمعت على أنها تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع، وعليه نستعرض مجموعة من التعاريف لبعض الاقتصاديين كما يلي:

تعريف (Gerald Maier): التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن، كما يعرفها كذلك "التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وتحقيق العدل والمساواة". (وشاش و سماعيني، 2020، صفحة 84)

تعريف (Kindle Berger): التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر انشائها. (وشاش و سماعيني، 2020، صفحة 85)

2.2.2 أهداف التنمية الاقتصادية:

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق العديد من الأهداف منها: (بن خضرة، 2018، الصفحات 47-48)

- **زيادة الدخل القومي:** وهو الهدف الرئيسي والأول من الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية، حيث تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد، وتعزز التركيبة الهيكلية للتجارة والصناعة مما يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحلي.

- **رفع مستوى المعيشة:** فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل الوطني السنوي فحسب وإنما وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان في الدولة علما أن هناك ارتباطا وثيقا بين زيادة السكان والدخل فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل كلما انخفض متوسط نصيب الفرد وأدى ذلك إلى انخفاض مستوى المعيشة.

- **استثمار الموارد الطبيعية:** وهذا عن طريق الاستثمارات المحلية والدولية للموارد الطبيعية الموجودة على أراضي الدولة عن طريق البنية التحتية العامة وتوفير الوسائل المناسبة التي تقدم الدعم للإنتاج والخدمات العامة.

- **دعم رؤوس الأموال:** وذلك بتوفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامة التي تعاني ضعفا وعجزا بسبب قلة الادخار المرتبط بالاحتياطات المالية في البنوك.

- **التوسع في الهيكل الإنتاجي:** يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهياكل الإنتاجية لأن التنمية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل الوطني وزيادة متوسط نصيب الفرد، بل توسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب على الدول بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك، من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد الوطني بالاحتياجات اللازمة.

- **الاهتمام بالتبادل التجاري:** وذلك من أجل تنمية التجارة وذلك عن طريق متابعة الصادرات والواردات التجارية المعتمدة على تعزيز التجارة بين الدول النامية والدول الأخرى.

- **معالجة الفساد الإداري:** وذلك من خلال وضع قوانين وتشريعات تحد من انتشار الفساد الإداري الذي يؤثر على استقرار القطاع الاقتصادي ويستغل موارده.
- **إدارة الديون الخارجية:** بضرورة متابعة المبالغ المالية المدينة على حكومات الدول النامية والحرص على إيجاد الوسائل والطرق المناسبة لسداد هذه الديون مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة النفقات الخاصة بالإنتاج.

3.2 تأثير التأمين على المتغيرات الحيوية في الاقتصاد:(زروقي و بدري، 2012، الصفحات 6-7)

1.3.2. الدور الاقتصادي للتأمين: التأمين يواكب تطور الأخطار باختلاف أنواعها، فهو يعمل على الحفاظ على هدفه الأساسي (الحماية) وحتى يكون وسيلة للمضاربة تفرض الدولة رقابة خاصة على شركات التأمين تتمثل في المحافظة على التزامهم إزاء المؤمن لهم وذلك بتكوين احتياطات مختلفة، ومع كل هذا يراعي التأمين إلى جانب المصلحة الفردية المصلحة العامة، فهو يقوي الاقتصاد الوطني ويصبح عامل إنتاج بالمحافظة على وسائل الإنتاج الأخرى، وبالتالي على المردودية الاقتصادية من خلال:

1.1.3.2. تكوين رؤوس أموال وتمويل المشاريع:يعمل التأمين على تجميع كتل معتبرة من الأموال بواسطة الاحتياطات الفنية لأن تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة، ومنه شركات التأمين لا تكتنز هذه الأموال، بل توظفها في صور متعددة (أسهم، سندات، عقارات...)، وبالتالي المساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال الإقبال على إقامة مشاريع جديدة مما يترتب عن ذلك رفع مستوى معيشة الأفراد وبالتالي تحقيق الاستمرار الاجتماعي.

2.1.3.2. التأمين مصدر للعملة الصعبة: تعتبر بعض البلدان التأمين مصدرا لاستقطاب العملة الصعبة، وذلك يخلق مجالا للمعاملات التجارية والمالية مع الخارج (دفع الأقساط، حركة رؤوس الأموال، تعويض المتضررين...)، وقد يكون رصيد العمليات موجبا أو سالبا حسب السنوات وحسب هيكل قطاع التأمين للبلد المعني، فإذا كان موجبا فهو يؤدي إلى جلب العملة الصعبة والعكس صحيح.

3.1.3.2. التأمين وسيلة ائتمان: يسهل عملية اكتساب القرض بفضل الضمانات التي يمدها للموردين وبالتالي يساهم في تكوين الدخل الوطني بتوليد قيمة مضافة للاقتصاد بفضل تشجيع الاستثمار عن طريق الطمأنينة والضمان الذي يمنحه.

2.3.2. التأمين وميزان المدفوعات:يمثل التأمين بند من بنود ميزان المدفوعات وبالتحديد في ميزان حركة رؤوس الأموال حيث تسجل فيها أقساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج وكذلك تسيير محفظة الأصول المالية لشركات التأمين، وكذا العمليات المرتبطة باستثمارات مباشرة تقوم بها شركات إعادة التأمين في الخارج، وتأثير التأمين في ميزان المدفوعات يرتبط برصيد العمليات التأمينية الذي يمثل الفرق بين الأموال الواردة والأموال الصادرة، وبالتالي يتناسب حجم التدفق الطبيعي للأموال إلى الخارج تناسبا عكسيا مع درجة نمو صناعة التأمين المحلية.

3.3.2. التأمين والتضخم: يلعب التأمين دور مهما في الحد من خلق الضغوط التضخمية التي تسببها زيادة كمية النقود المتداولة وهذا من خلال:

- الإقبال على طلب التأمين يؤدي حتما إلى حجز أموال التي كانت ستنفق.
- يعمل التأمين على توفير حصيلة معتبرة من الموارد المالية ليعاد استثمارها في مشاريع منتجة، مما يزيد من حجم السلع والخدمات المعروضة وفي النهاية التوازن بين العرض والطلب.

4.3.2. التأمين والدخل الوطني: لمعرفة أهمية التأمين في الاقتصاد فلا بد من معرفة أقساط التأمين للفرد الواحد وعلاقته مع الناتج الوطني الخام، وكلما كانت العلاقة مهمة سيكون دليل على تطور البلد المعني، ويساهم التأمين في تكوين الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة وتقاس هذه الأخيرة بالفرق ما بين رقم العمال لقطاع التأمين أي مجموع الأقساط الصادرة خلال السنة ومجموع المبالغ المدفوعة إلى الغير.

3.التجربة الجزائرية في مساهمة التأمين التكافلي في تنمية الاقتصاد:

1.3تقديم مؤسسة سلامة للتأمينات:

سلامة للتأمينات هي إحدى الفروع التابعة للمؤسسة العربية الإسلامية للتأمين "إياك" الإماراتية، ومقرها السعودية، ولقد اعتمدت مؤسسة سلامة بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006 من قبل وزارة المالية، حيث استحوذت على مؤسسة " البركة والأمان" التي تم إنشاؤها بتاريخ 2000/03/26، وتوفر المؤسسة خدمات متعددة في السوق الجزائرية وتنفرد بخدمات التأمين التكافلي فهي الوحيدة على المستوى الوطني التي تتعامل بالتأمين التكافلي.(فلاق، 2014-2015، الصفحات 289-290)

2.3القدرات الفنية للمؤسسة:

لمؤسسة سلامة قدرات فنية تمكنها من المنافسة القوية في سوق التأمين وزيادة حصتها السوقية وهي كما يلي:(عامري و قطوفي، 2020، صفحة 162)

- خلال فترة نشاطها في السوق الجزائرية استطاعت أن تربح ثقة الأفراد والمؤسسات الخاصة والعمومية وكذلك الجماعات المحلية وهيئات الدولة جراء السمعة الطيبة وحسن التعامل والإصغاء تجاه زبائنها.
- تتمتع المؤسسة بمساندات مؤسسات إعادة التأمين العالمية.
- من أجل منح زبائنها ضمانات شاملة، للمؤسسة علاقة مميزة مع سماسرة دوليين للتأمين.
- كل هذه المقومات تسمح للمؤسسة بتقديم خدمات مثالية لزبائنها تتطابق مع المقاييس العالمية.

3.3 تطور رقم الأعمال مؤسسة سلامة للتأمينات خلال الفترة 2010 إلى 2020:

نستعرض فيما يلي تحليلا لتطور رقم الأعمال المحقق في مؤسسة سلامة للتأمينات - الجزائر- خلال الفترة **(2010-2020)**

الجدول 1: نسبة تطور رقم الأعمال مؤسسة سلامة للتأمينات -الجزائر- خلال الفترة (2020/2010)

الوحدة: مليار دج

السنوات	رقم الأعمال	تطور رقم الأعمال	نسبة تطور رقم الأعمال
2010	2.540	/	/
2011	2.797	0.257	10.12%
2012	3.277	0.48	17.16%
2013	4.015	0.738	22.52%
2014	4.491	0.476	11.85%
2015	4.707	0.216	4.81%
2016	5.001	0.294	6.25%
2017	4.787	-0.214	-4.28%
2018	5.158	0.371	7.75%
2019	5.377	0.219	4.24%
2020	4.558	-0.819	-15%

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على التقارير السنوية لمؤسسة سلامة للتأمينات -الجزائر-

والشكل الآتي يبيننسبة تطور رقم الأعمال مؤسسة سلامة للتأمينات خلال الفترة 2010 إلى 2020:

الشكل 1:نسبة تطور رقم الأعمال مؤسسة سلامة للتأمينات -الجزائر- خلال الفترة (2020/2010)

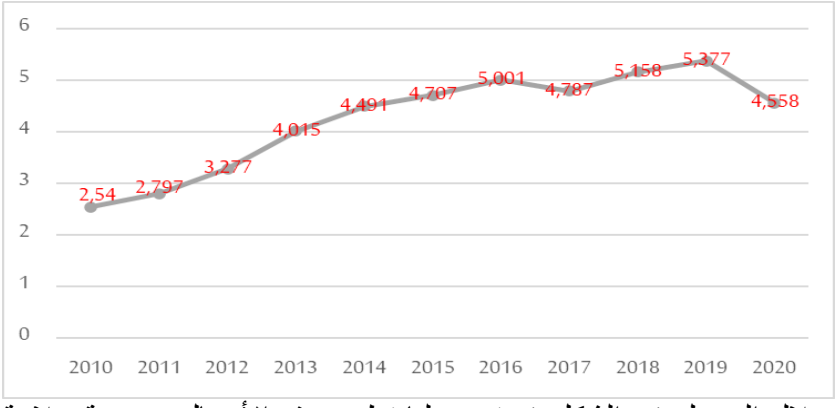

من خلال الجدول 1 والشكل 1 يتضح لنا تطور رقم الأعمال مؤسسة سلامة للتأمينات خلال الفترة 2010 – 2020 حيث عرف ارتفاعا منذ سنة 2010 وذلك بمعدلات متزايدة وصلت أقصاها سنة 2016 بمقدار 5 مليار دينار جزائري، ويعود هذا النمو بصفة خاصة إلى زيادة استثمارات المؤسسة.

خلال سنة 2017 تراجع رقم أعمال المؤسسة بنسبة 4 %والسبب راجع إلى الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد بفعل تراجع أسعار البترول وما نجم عنه من تعطل العديد من المشاريع التي لها علاقة بقطاع التأمين.

واصل رقم أعمال مؤسسة سلامة الارتفاع بوتيرة متزايدة إلى غاية سنة 2020 حيث شهد تراجع بنسبة 15 % مقارنة بسنة 2019 أي انخفاض بقيمة 819 مليون دج وهذا راجع إلى الأزمة الصحية التي عاشتها الجزائر كماشهد قطاع التأمين ككل تراجع إلى 136 مليار دج مقابل 144 مليار دج في سنة 2019، أي انخفاض يقدر بـ 8 مليار دج، أي أن نشاط التأمين تراجع بنسبة تقارب 6 % وهي أول مرة يسجل فيها سوق التأمين الوطني نسبة نمو سلبية.

مع العلم أنّ أكبر خسارة مست فرع تأمين السيارات بسبب انخفاض عدد حوادث المرور أثناء فترة الحجر الصحي.

4.3 مساهمة مؤسسة سلامة للتأمينات -الجزائر- في الناتج الداخلي الخام (PIB)

إن العمليات الاكتتابية لشركات التأمين تجعلها تكسب أقساط تمكنها من استمرارية إنتاجها وتحقيقها لرقم أعمال، وتطور هذا الأخير ينعكس بدوره على سوق التأمين ككل مما يؤدي لزيادة تغلغل نشاط شركات التأمين في الناتج الداخلي الخام. (تغليسية، 2021، صفحة 652)

الجدول2: تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2020/2010)

السنوات	PIB
2010	11991.5
2011	14588.5
2012	16208.6
2013	16650.1
2014	17242.1
2015	16702.1
2016	17408.8
2017	18575.8
2018	20259
2019	20428.3
2020	19304.74

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر المتعلقة بالتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر

الجدول03: تطور مساهمة مؤسسة سلامة للتأمينات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2020/2010)

السنوات	معدل الاختراق
2010	0.021%

0.019%	**2011**
0.020%	**2012**
0.024%	**2013**
0.026%	**2014**
0.028%	**2015**
0.029%	**2016**
0.025%	**2017**
0.025%	**2018**
0.026%	**2019**
0.023%	**2020**

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على الجداول 01 و02.

الشكل 2: تطور مساهمة مؤسسة سلامة للتأمينات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2020/2010)

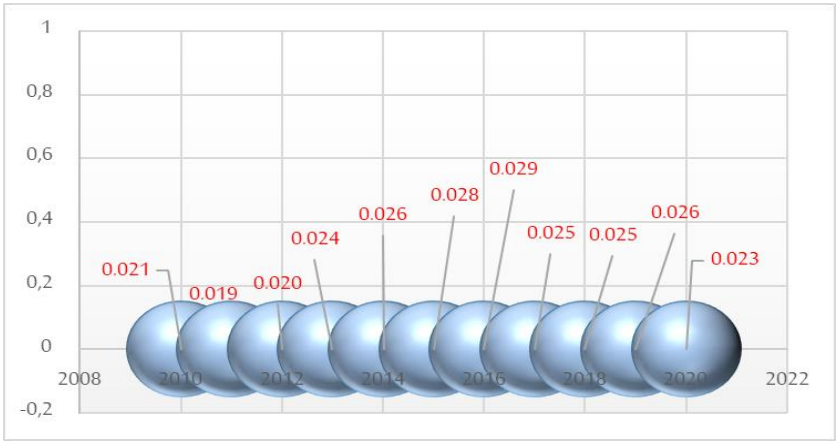

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على الجدول 3

يمثل معدل الاختراق حاصل قسمة رقم الأعمال الإجمالي للمؤسسة إلى الناتج المحلي الخام.

معدل الاختراق= (رقم الأعمال/ الناتج المحلي الخام) × 100

من الجداول 2 و3 والشكل 2يتضح أن نسبة مساهمة مؤسسة سلامة في الناتج المحلي الخامضعيفة، ولكنها في تزايد مستمر وصلت أقصاها سنة 2016 بمقدار 0.029 % (تمثل أعلى نسبة اختراق خلال فترة الدراسة، لكنه بقي ضعيف ودون مستوى التطلعات)، ويعود هذا النمو بصفة خاصة إلى زيادة استثمارات المؤسسة على مستوى البنك الإسلامي، استثمارات في المجال العقاري.

سجل هذا المعدل انخفاضا خلال السنتين 2017-2018 بمعدل اختراق 0.025% وهذا راجع إلى انهيار أسعار البترول وتراجع الاستثمارات وكذلك الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية فيما يخص استيراد السيارات.

سنة 2020 سجل معدل الاختراق انخفاضا بنسبة 11 %مقارنة مع سنة 2019 وهذا بسبب الوضع الاقتصادي الذي فرضته جائحة كورونا على قطاع التأمين وعلى وجه

الخصوص فرع تأمين السيارات بسبب إجراءات الحجر الصحي التي أدت إلى تحديد ساعات حظر التنقل، مما قلل من حوادث المرور.

4. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة نستطيع القول أن لقطاع التأمين دور مهم وأساسي في بناء الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الوظائف التي يؤديها، كما يمكن القول أنّ دور مؤسسة سلامة للتأمينات -الجزائر- في تنمية وتطوير سوق التأمين الجزائري من جهة ودعمها للاقتصاد الوطني من جهة أخرى خلال الفترة (2010-2020) لم يرتقي إلى مستوى الطموحات والرهانات رغم التحسن النسبي والمستمر لمعدل الاختراق من سنة إلى أخرى. وقد خلصنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- عرف رقم أعمال مؤسسة سلامة للتأمينات انخفاضا سنة 2017 بنسبة 4% ما قيمته 2.14 مليون دينار جزائري بسبب الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد بفعل تراجع أسعار البترول.
- مؤسسة سلامة للتأمينات – الجزائر- كباقي مؤسسات التأمين تأثرت بجائحة كورونا وأظهر رقم أعمالها انخفاضاً بنسبة 15% حيث بلغ رقم أعمالها 4.558 مليار دينار جزائري مقارنة مع 5.377 مليون دينار جزائري في عام 2019.
- إن نسبة مساهمة مؤسسة سلامة للتأمينات -الجزائر- في الناتج المحلي الخام تعرف تذبذبا، إذانتقلت من 0.021% سنة 2010 إلى 0.026% سنة 2019 ثم عرفت انخفاضا بنسبة 11% سنة 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا.
- نتيجة لضعف سوق التأمين الجزائري ماليا وفنيا وانخفاض مستوى الاستثمار فقد أخفقت مؤسسة سلامة للتأمينات في تفسير مساهمتها الضعيفة في النمو الاقتصادي مع غياب الأثر الإيجابي للتأمين التكافلي على النمو الاقتصادي، حيث لم تتجاوز نسبة المساهمة 0.03% طيلة فترة الدراسة.

وبناء على هذا وحتى يساهم التأمين التكافلي مساهمة فعالة في تنمية الاقتصاد الوطني نقدم بعض التوصيات:

- إنشاء مؤسسات تأمين تكافلي أخرى إلى جانب مؤسسة سلامة للتأمينات، وذلك من أجل تدعيم الدور التنافسي لمؤسسات التأمين التكافلي من خلال رأسمال تلك المؤسسات يتم تشجيع الاندماج فيما بينها.
- فتح قنوات استثمار الأموال بما لا يتعارض مع خصوصيات مؤسسات التأمين التكافلي.
- تشجيع المواطنين على التأمين من خلال تطوير أساليب الدعاية.

5. قائمة المراجع :

الأطروحات:

1. أسامة عامر. (2013 - 2014). أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي.، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 الجزائر.
2. خديجة فروخي . (2016-2017). دراسة تحليلية لأثر توزيع الفائض التأميني على الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي - دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات الجزائر-، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر.
3. صليحة فلاق. (2014-2015). متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي تجارب عربية، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احسيبة بن بوعلي -شلف-، الجزائر.

المقالات:

1. خديجة فروخي، و ذهبية أوموسي. (2015). طرق استغلال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي. *مجلة الاقتصاد الجديد، 1*(12).الصفحة 67.
2. رانيا تغليسية. (2021). قياس أثر نمو قطاع التأمين على الناتج الداخلي الخام في الجزائر. *مجلة آفاق العلمية، 13*(02)، الصفحة 652 .
3. زهيرة بن خضرة. (2018). دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية. *المجلة الجزائرية للسياسات العامة، 07*(01). الصفحات 47-48.
4. فؤاد وشاش، و نسيبة سماعيني. (2020). القطاع المصرفي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 04*(02). الصفحات 84-85.
5. محمد الطاهر عامري، و ياسين قطوفي. (2020). التأمين التكافلي في الجزائر أفاق وتحديات تجربة شركة سلامة للتأمينات. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة*.(02). الصفحة 162.
6. محمد شنشونة، و أنفال حدّة خبيزة. (2012). تطور صناعة التأمين التكافلي وآفاقه المستقبلية تجارب بعض الدول العربية(البحرين- قطر-سوريا). *أ(44)*. الصفحات 7-8.

المداخلات:

1. دليلة حضري، و جميلة بغداوي. (03 - 04 ديسمبر2012). صناعة التامين التكافلي الإسلامي في دول مختارة بين الواقع، الآفاق والتحديات الصناعة التأمينية، الملتقى الدولي.السابع حول الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول-جامعة حسيبة بن بوعلي -شلف-، الجزائر.
2. زروقي إبراهيم، وبدري عبد المجيد، (04-03ديسمبر 2012)، دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير.، جامعة حسيبة بن بوعلي -شلف-، الجزائر